

العلاقات المدنية العسكرية في نيجيريا بعد الاستقلال: دراسة في الثابت والمتغير

لامية رقان*

طالبة دكتوراه

جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر

الملخص:

عرفت نيجيريا على غرار الدول الإفريقية تدخل المؤسسة العسكرية في العمليات السياسية، الشيء الذي تجسد خاصة في نظام الحكم، حيث عرفت السلطة السياسية النيجيرية انتقالا بين الحكم المدني والحكم العسكري، بالرغم من أن هذا الأخير عمر طويلا مقارنة بالحكم المدني.

تحاول هذه الورقة البحثية دراسة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في نيجيريا بعد الاستقلال، كما تتطرق إلى دراسة الثابت والمتغير في هذه العلاقة خاصة في ظل الجمهورية الرابعة التي عرفت عودة الحكم المدني وبداية المسار الديمقراطي.

الكلمات الدالة: العلاقات المدنية العسكرية، الحكم المدني، الحكم العسكري، العمليات السياسية،

نيجيريا.

Les relations civilo-militaires au Nigeria après l'indépendance : une étude de la constante et de la variable

Lamia Reggane

Résumé :

Le Nigeria, comme les autres pays africains, a connu l'implication des militaires dans les processus politiques, ce qui s'est particulièrement manifesté dans le système de gouvernement. L'autorité politique nigériane a connu une transition entre le régime civil et le régime militaire, bien que ce dernier soit de plus longue durée comparé au régime civil. Cet article de recherche tente d'étudier la nature des relations civilo-militaires au Nigeria après l'indépendance, et examine également l'étude constante et variable de cette relation, en

* إيمائل المؤلف المرسل: LAMIAREGGANESAID@GMAIL.COM

particulier à la lumière de la Quatrième République, qui a vu le retour du régime civil et le début du cheminement démocratique.

Mots clés : Relations civilo-militaires ; Gouvernement civil ; Gouvernement militaire ; Processus politiques ; Nigeria.

Civil-Military Relations in Nigeria After Independence: A Study of the Constant and the Variable

Lamia Reggane

Summary:

Nigeria as African countries, knew the military's involvement in political processes, something that was embodied, especially in the system of government, where the Nigerian political authority knew a transition between civil and military rule, although the latter is a long life compared to civil rule.

This research paper attempts to study the nature of civil-military relations in Nigeria after independence, and it also examines the constant and changing study in this relationship, especially in light of the Fourth Republic, which knew the return of civil rule and the beginning of the democratic path.

Key Words: Civil-Military Relations; Civil-Government; Military-Government; Political processes; Nigeria.

مقدمة:

يعتبر موضوع العلاقات المدنية العسكرية أحد المواضيع الرئيسية التي تنال اهتمام الباحثين وصناع القرار في مختلف الدول، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تطرقت للموضوع، وجعلت منه محورا أساسيا في تحليلاتها؛ وهذه العلاقات تختلف من دولة لأخرى ومن نظام لآخر، فالعلاقات المدنية العسكرية في الدول المتقدمة ليست نفسها في الدول النامية، لذلك لطالما كان مفهوم هذه العلاقات معقدا.

تعتبر نيجيريا إحدى الدول النامية التي تعرف تدخلا للمؤسسة العسكرية بعد الاستقلال، ما أدى للحديث عن العلاقات المدنية العسكرية خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال، حيث عرف

نظام الحكم النيجيري انتقل السلطة بين الحكم المدني والحكم العسكري، وهذا الأخير كان له حصة الأسد من الحكم، حيث عمر طويلا مقارنة بالحكم المدني الذي بقي لفترات قصيرة.

تبحث هذه الدراسة عن العلاقات المدنية العسكرية في نيجيريا بعد الاستقلال، والوقوف عند الثابت والمتغير في هذه العلاقات وهذا عن طريق معالجة الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في نيجيريا بعد الاستقلال؟ وما هو الثابت والمتغير في هذه العلاقات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق لهذه المحاور:

I- العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في المفهوم

II- طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في نيجيريا

III- العلاقات المدنية العسكرية في ظل الجمهورية الرابعة وبداية المسار الديمقراطي.

I. العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في المفهوم

يعتبر مفهوم العلاقات المدنية العسكرية من المفاهيم المتناولة في عدة دراسات أكاديمية، ما أدى إلى وجود عدة تعريفات مقدمة للمفهوم، فنجد أديدجواييو Adedeji Ebo يعرف العلاقات المدنية العسكرية على أنها شبكة العلاقات بين الجيش والمجتمع الذي يعمل فيه والذي بالضرورة جزء منه، وهذه العلاقات تشمل جوانب من دور المؤسسة العسكرية في الحياة العامة بمختلف أشكالها، وكذلك تشمل تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك الجيش اتجاه المجتمع المدني، وإدراك هذا الأخير لموقفه وسلوكه تجاه الجيش، وكذلك الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها مع الدولة.⁽¹⁾

ويعتبر المفهوم الذي قدمه صمويل هنتغتون Somuel.Huntigton في كتابه الصادر عام 1959 والمعنون "بالجندي والدولة" من أكثر التعريفات استخداما وأساس لعدة تحليلات، وهذا باعتماده على أربعة أبعاد رئيسية أما الأول فيتمثل في كون العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين

مختلفتين، وأن هناك اختلافات فرعية داخل كل منهما؛ والثاني هو طبيعة العلاقات المدنية العسكرية التي يغلب عليها طابع الصراع؛ والبعد الثالث يتمثل في النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية التي يقوم على إحداث توازن بين الدور المدني والعسكري في ظل وجود سيطرة مدنية؛ وآخر الأبعاد هو البعد الرابع الذي يتمثل في أن التحول في العلاقات المدنية العسكرية عبر الوقت، واتخاذها أنماط مختلفة يرتبط بدرجة فعالية السيطرة المدنية.⁽²⁾

إن كتاب صمويل هنتغتون "الجندي والدولة" أسس لنظرية العلاقات المدنية العسكرية، وقد سماها هنتغتون "باحترافية المؤسسة العسكرية" التي تشير إلى أن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون من الناحيتين المادية والإيديولوجية منفصلة عن السياسة، وتكون خاضعة للسيطرة المدنية وهذا ما يشكل معضلة وي طرح تساؤلا حول كيفية الوصول إلى السيطرة المدنية، لذا نجد هنتغتون يوصي "بالسيطرة الموضوعية" Objective Control التي تعني ترك الجيش دون تدخل من السلطات المدنية وهذا من أجل الحفاظ على احترافيته التي تشكل صمام الأمان وخيارا رادعا للتدخلات العسكرية في العمليات السياسية؛ وعلى عكس هنتغتون نجد موريس جانتويس M.Janowitz يوصي بالسيطرة الذاتية Subjective Control وهي تتعلق بدمج الجيش في الحياة المدنية كآلية لمنع حدوث التدخلات العسكرية.⁽³⁾

بالتمعن فيما تم التطرق إليه في مفهوم العلاقات المدنية العسكرية، يظهر أن ما قدمه الباحثين حوله وما موجود في نيجيريا يختلف، بحيث أن معظم المفاهيم والتتظير المقدم لمفهوم العلاقات المدنية العسكرية قدم في دول متقدمة، في حين أن هذا المفهوم مختلف في نيجيريا، حيث أنها دولة نامية وحديثة الاستقلال، قد ساهمت المؤسسة العسكرية في بناء دولة ما بعد الاستقلال، الشيء الذي دفعها إلى التمسك بالسلطة، كما أن هذه العلاقات في نيجيريا تتأثر بالتركيبة المجتمعية لنيجيريا التي تتميز بالتنوع والتعدد، لذلك لطالما تميزت هذه العلاقات بالتوتر والصراع في كثير من الأحيان.

II. طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في نيجيريا

حصلت نيجيريا على الاستقلال في الفاتح من أكتوبر 1960، وكانت العلاقات المدنية العسكرية تتميز بالتوتر وعدم الاستقرار، حتى أنه وصل إلى حد الصراع، الشيء الذي أثر على السلطة السياسية وجعلها تعرف فترات حكم متنقلة بين الحكومات المدنية والعسكرية؛ ويمكن تلخيص هذه الفترات في ثلاث حقب زمنية هي:

1. الحقبة الأولى (1960 - 1979): وفيها مرحلتين المرحلة الأولى وتبدأ من 1960 إلى 1966، وتعرف في الأدبيات السياسية بمرحلة الحكم المدني الأول، أو **الجمهورية الأولى**، فبعد استقلال نيجيريا عن بريطانيا في 1960، اعتمد النيجيريون النموذج البريطاني على المستويين الاتحادي والإقليمي، فقد ظلت نيجيريا دولة إتحادية تنقسم إلى ثلاثة أقاليم كبرى تسيطر عليها الجماعات الإثنية الكبرى، الهوسا- فولاني في الشمال، ولإيو في الشرق، واليوروبا في الغرب، وفي عام 1963 أجريت أول انتخابات رئاسية في نيجيريا أصبح فيها **"تامديأزيكيوي NnamdiAzikiwe"** أول رئيس منتخب، و**"أبو بكر تافاوابالو Aboubakar TafawaBalewa"** رئيس الوزراء الاتحادي، و**"أحمد بيلو Ahmed Belo"** رئيس وزراء الإقليم الشمالي، واستمرت حالة الاستقرار هذه إلى غاية 1966 وهي بداية المرحلة الثانية من الحقبة الأولى، وهي مرحلة الحكم العسكري الأول، حيث سقطت الجمهورية الأولى بانقلاب عسكري في 15 جانفي 1966⁽⁴⁾ قاده ضباط من الإيو برئاسة **"جونسون إيرونسي Johnson Ironsi"** قتل فيه رئيس الوزراء الاتحادي **"أبو بكر تافاوا"**، ورئيس وزراء الإقليم الشمالي **"أحمد بيلو"**، وكلاهما من مسلمي الهوسا. في 24 ماي 1966 أصدر الجنرال **"إيرونسي"** وهو من قبيلة الإيو بالإقليم الشرقي المرسوم رقم 34 الذي يقضي بإلغاء النظام الفيدرالي، وتحويل نيجيريا إلى دولة موحدة، وحل جميع الأحزاب، الشيء الذي فسر من قبل الإثنيات الأخرى بأنه أي الانقلاب استهدف بالأساس حماية الأقاليم الجنوبية، وخاصة الإيو وذلك عن طريق القضاء على سيطرة الزعماء الشماليين على الحكومة المركزية، الشيء الذي أدى إلى حدوث انقلاب مضاد قاده الهوساويون في 29 جويلية 1966 قتل فيه **"إيرونسي"**، وأصبح **"يعقوب جيون YakubGowon"** رئيسا، وأصدر في الفاتح من سبتمبر من عام 1966 مرسوما يلغي بموجبه مرسوم 34 الذي أصدره **"إيرونسي"**،

وأعاد نيجيريا إلى النظام الفيدرالي، وفي 27 ماي 1967 أصدر "جوون" مرسوم 8 الذي يقضي بتقسيم البلاد إلى 12 ولاية منها ثلاثة ولايات في الإقليم الشرقي.⁽⁵⁾

إن الانقلابات التي حدثت أدت إلى توتر العلاقات بين مختلف الإثنيات خاصة بين الهوسا والإيبو، حيث رأت هذه الأخيرة أن حدوث انقلاب مضاد يدل على الرغبة في إقصائهم وتهميشهم عن المشهد السياسي الشيء، إضافة إلى إصدار "جوون" تقسيم البلاد إلى 12 ولاية، وهذا من أجل إضعاف الإثنيات المهيمنة وتفتيتها، وكان هذا التقسيم القتل الذي أدى إلى حرب بيافرا 1967، حيث قام رئيس الإقليم الشرقي "أودميغواوجوكو Odumegwu Ojukwu" برفض قرار التقسيم، ودعا من جميع سكان الإيبو أينما وجدوا أن يعودوا إلى الإقليم الشرقي، وعلى إثر ذلك حدثت مجزرة مروعة في مدينة أونيتشا بالإقليم الشرقي راح ضحيتها عدد كبير من المسلمين وأبناء قبيلة الهوسا القاطنين في ذلك الإقليم، ولما وصلت الأخبار إلى الشمال قام الهوسويون بالانتقام من مواطنين الإيبو، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقام "أوجوكو" بإعلان الإقليم الشرقي جمهورية مستقلة باسم بيافرا الشيء الذي أدى إلى حرب أهلية دامت حوالي أربع سنوات، وبعد سلسلة من المواجهات الدامية بين الحكومة المركزية والانفصاليين، انتهت الحرب في عام 1970. لم يتوقف الصراع والمناوشات بنهاية الحرب الأهلية، وإنما مازالت الساحة النيجيرية تعاني من عدم الاستقرار، ففي جويلية 1975 قامت مجموعة من ضباط الجيش بإسقاط حكومة "جوون" بتهمة الفساد والتأخير بالوفاء بوعدها من ناحية إعادة الحكم المدني، فوضع الانقلابيون "محمد مرتضى Muhammed Murtala" رئيسا للدولة، وقائدا عاما للقوات المسلحة، وتم وضع جدولاً زمنياً يقضي بتسليم السلطة تدريجياً لحكومة مدنية منتخبة في الفاتح من أكتوبر 1979، وبعد وفاة "محمد مرتلى" عام 1976، تسلم السلطة الجنرال "أولسيجونأوباسنجو"، وواعد بتنفيذ الجدول الذي وضعه محمد مرتضى.⁽⁶⁾

2. الحقبة الثانية (1979-1993): وعرفت هذه الحقبة عدة مراحل بدايتها كانت بعودة الحكم المدني أو ما يعرف بالجمهورية الثانية التي قامت في 1979 على إثر تسليم العسكريين السلطة إلى حكومة منتخبة برئاسة "شيخو شيفاري Shehu Shagari" والذي أعيد انتخابه في أوت 1983، لكن في ديسمبر 1983 يتم الإطاحة بالجمهورية الثانية، وذلك عن طريق انقلاب عسكري

بقيادة اللواء "محمد بخاري MuhammedBuhari" الذي اتهم الحكومة السابقة الفساد، وسوء التسيير، والتزوير الانتخابات، ولكن لم يستمر بخاري في الحكم لمدة طويلة، ففي أوت 1985 جرى انقلاب جديد بقيادة اللواء "إبراهيم بابانجيда IbrahimBabangida" وهو الانقلاب الخامس من نوعه منذ استقلال نيجيريا؛ فبدأ برنامج الحكم الذي أعده "بابانجيда" عام 1986، لكن أخفق فيه عام 1993 عندما تم إثارة مسألة تأسيس محكمة شرعية من جديد عام 1988، وذلك من خلال مناقشات الجمعية التأسيسية لمشروع الدستور الجديد، لكن أكثر ما أزم الوضع هو بروز العامل الديني عند توزيع المناصب العليا في هذه الجمعة التأسيسية، فقد كان رئيس الجمعية من الإيبو المسيحيين، ونائبه من الهوسا فولاني المسلمين، وكان أمين الجمعية من جماعات الأقليات، ولم يبق إلا اختيار ممثل للجماعة الكبرى في غرب نيجيريا والتي تتشكل من اليوروبا، وفي سياق التنافس الديني على السلطة أخذ نظام بابانجيда بنظام الحزبيين بدلا من التعدد الحزبي، وأعلن "أبو بكر غوبي" - أحد القيادات الإسلامية البارزة حينئذ عام 1987- أن المسلمين لن يتسامحوا إذا أصبح رئيس البلاد مسيحيا، وأن ذلك يمكن أن يحدث بالقوة أو بالانقلاب العسكري، وكرد على هذا التصريح، هدد كبير أساقفة لاجوس بحرق البلاد إذا أصر المسلمون على هذا الموقف، وفي بداية التسعينيات، ومع اقتراب إجراء انتخابات رئاسية على أساس نظام الحزبيين، ثار جدل جديد حول الانتماء الديني للمرشحين، فبعد الإعلان عن ترشيح مسلمين أحدهما شمالي والآخر جنوبي كمرشحين لرئاسة البلاد عن الحزبين الوحيدين في ذلك الوقت، وطالبت العديد من المؤسسات المسيحية في نيجيريا أن يكون مرشحا الحزبين لمنصب نائب الرئيس، فأجريت الانتخابات عام 1993 فاز بها "مشهود أبيولا"، وهو مسلم من اليوروبا، وكانت هذه أول مرة يفوز بها جنوبي برئاسة نيجيريا من خلال الانتخابات، ولكن نظام "بابانجيда" لم يعترف بنتائج هذه الانتخابات ومن ثمة تم إلغائها، الشيء الذي أدى إلى حدوث اضطرابات اضطر من خلالها بابانجيда تقديم استقالته وتسليم السلطة إلى رجل الأعمال "أرنست شونيكان Ernest Shonekan" فقامت الجمهورية الثالثة، ولكنها لم تعمر طويلا، حيث سرعان ما تم الإطاحة بها عن طريق انقلاب عسكري قاده الجنرال "ساني أباتشا Sani Abacha"، وبالتالي عودة السلطة إلى العسكريين من جديد، وقد استمر "أباتشا" في الحكم حتى وفاته في 8 جوان 1998، فانقلبت السلطة على

الجنرال "عبد السلام أبو بكر Abdul Salam Abu Bakr"، الذي تعهد بإعادة الحكم المدني إلى البلاد خلال عام، وهو ما تحقق في ماي 1999.⁽⁷⁾

3. الحقبة الثالثة (1999 إلى اليوم): وهي الحقبة التي انتقلت فيها نيجيريا من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، على إثر إجراء انتخابات رئاسية عام 1999، والتي تصدرها حزب الشعب الديمقراطي بمرشحه أوليسجونأوباسنجو، وقد أطلقت على هذه الحقبة اسم الجمهورية الرابعة، وقد كان عام 1999 بمثابة منعطف كبير في الساحة السياسية النيجيرية، فقد شكلت بداية التحول الديمقراطي.⁽⁸⁾

ما يمكن ملاحظته أن نيجيريا بعد الاستقلال عرفت عدم الاستقرار في البناء السياسي، فهي لم تعرف نظاما واضحا، حيث تراوح النظام السياسي فيها بين النظام المدني والنظام العسكري، وكان هذا الأخير هو السائد في الكثير من الفترات، كما عرفت عدة انقلابات وصراعات على السلطة، الأمر الذي جعل نيجيريا من أكثر الدول التي شهدت تعاقبا للأنظمة والحكومات (أنظر الجدول رقم 01)، حيث يعرض أسماء الحكام الذين حكموا نيجيريا منذ الاستقلال حتى عام 1998.

الجدول رقم 01: تعاقب الأنظمة والحكومات في نيجيريا من 1960 إلى 1998

القائد الحاكم	طريقة التداول	نمط الحكم	فترة الحكم
نامديأزيكيوي	مفاوضات مع المستعمر	حكم مدني (الجمهورية الأولى)	1960-1966
ايرونسي أجوي	انقلاب عسكري	حكم عسكري	جانفي 1966 - جويلية 1966
يعقوب جيون	انقلاب عسكري	حكم عسكري	جويلية 1966 - جويلية 1975

مرتضى الله محمد	انقلاب عسكري	حكم عسكري	جويلية 1975 - فيفري 1976
أوباسنجو	مقتل مرتضى الله محمد	حكم عسكري	فيفري 1976 - أكتوبر 1979
شيخو شاجاري	انتخابات عامة	حكم مدني (جمهورية ثانية)	أكتوبر 1979 - ديسمبر 1983
محمد بوخاري	انقلاب عسكري	حكم عسكري	ديسمبر 1983 - أوت 1985
إبراهيم بابانجيда	انقلاب عسكري	حكم عسكري	أوت 1985 - جويلية 1993
أرنست يشونيكان	انقلاب قصير (تخلي مؤقت بابانجيда عن الحكم)	حكم عسكري	26 أوت 1993 - نوفمبر 1993
ساني أباتشا	انقلاب قصير	حكم عسكري	17 نوفمبر 1994 - جوان 1998
عبد السلام أبو بكر	وفاة ساني أباشا	حكم عسكري	8 جوان 1998

المصدر: محمد، عاشور. التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في إفريقيا.

إفريقيا. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2013، ص ص 509-510.

III. العلاقات المدنية العسكرية في ظل الجمهورية الرابعة وبداية المسار الديمقراطي

شهدت هذه الفترة عدة خطوات لإصلاح العلاقات المدنية العسكرية، حيث يمكن القول بإحجام المؤسسة العسكرية وذلك بفرض الرقابة البرلمانية على القوات المسلحة، وتعيين وزير دفاع مدني، وتأسيس لجنة دفاع داخل البرلمان. ورغم تعدد وجهات النظر بين أعضاء المؤسسة العسكرية حول قضية إصلاحها وإخضاعها للسلطة المدنية، إلا أن هناك اتفاق بينهم حول ضرورة تولي العسكريين أنفسهم قضية إصلاح المؤسسة.⁽⁹⁾

كما منح دستور 1999 البرلمان الوطني سلطة وضع التشريعات التي من شأنها الإشراف على إدارة عملية الإصلاح، وتحديد شروط مشاركة القوات المسلحة لقوات الشرطة في استعادة النظام عند استدعاء النظام لها، سواء في حالات عجز قوات الشرطة عن التصدي لها، أو في حالات الكوارث الطبيعية وما شابهها (المادة 217، دستور 1999 لجمهورية نيجيريا الاتحادية)، واشتراط موافقة البرلمان بحجرتيه في جلسة مشتركة عند إعلان الحرب⁽¹⁰⁾، كما يمنح البرلمان حق تشريع ما يراه من قوانين لتنظيم سلطة الرئيس، كقائد أعلى للقوات المسلحة، في تعيين أعضاء القوات المسلحة وترقيتهم والرقابة على أداء المؤسسة العسكرية.⁽¹¹⁾

وفي فترة أوباسانجو تم إعادة النظر في وضع القوات المرابطة في الخارج بحجة ارتفاع تكلفتها، وتوجيه الجيش للتركيز على دوره الدستوري في تأمين حدود الدولة والدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية، الأمر الذي دعا إلى وجود احتجاجات ومعارضة قوية من طرف العسكريين، كما تم خفض المخصصات المالية المخصصة للمؤسسة العسكرية بنسبة 40%، وأحال 150 من كبار القادة العسكريين إلى التقاعد الإجباري والمبكر للحد من قدرة العسكر على ممارسة الانقلابات.⁽¹²⁾ وتم تجميد جميع الاتفاقات التجارية التي وقعها النظام السابق حتى يتم مراجعتها وتحديد ملاءمتها لمصلحة البلاد، وألغى العشرات من تراخيص وعقود التنقيب عن البترول وتصديره منحت لضباط متقاعدين أو لأقاربهم. كما تم إصدار أوامر لتشكيل لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت سابقا.

هذا، كما تم طرح قضية وضع سياسة دفاعية وطنية، الشيء الذي ثار حوله العديد من النقاش والجدل، فمن جهة لا ترى المؤسسة العسكرية حاجة ملحة لوضع هذه السياسة خاصة وأن المواد الخاصة بالقوات المسلحة موضحة في الدستور، وتمثل في مجملها السياسة الدفاعية النيجيرية، فالدستور يحدد السياسات الخارجية للحكومة والتي تتلخص في الدفاع عن سيادة واستقلال الدولة وسلامة أراضيها، ومن جهة أخرى ترى السلطة المدنية أن القوات المسلحة تقتصر لسياسة واضحة محددة في التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية، ومن هنا ظهرت سياساتها في التعامل مع هذه التهديدات متضاربة ومتناقضة. ومن هنا كان التفكير في صياغة وثيقة السياسة الدفاعية كإطار سياسي لتحديد أهداف القوات العسكرية النيجيرية، ولتحليل المصالح الوطنية والتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة، وسيناريوهات نشر القوات النيجيرية داخل وخارج البلاد، وإدارة وتنظيم القوات المسلحة، والبنية التحتية والبحوث العسكرية، وميزانية الدفاع، والعلاقات المدنية العسكرية في حالة الحرب وفي حالة السلم كخطوة نحو نظام ديمقراطي حقيقي.⁽¹³⁾

وعلى الرغم من تشكيل لجنة مختصة لصياغة هذه السياسة في عام 2001، ووضعت بالفعل مسودتها في 2004 باعتبارها الوثيقة الإرشادية للإصلاح العسكري في نيجيريا، إلا أن الرئيس لم يعرضها على البرلمان أو على الوزارات المعنية مثل المالية والخارجية، لذا تم سحبها وطرح وثيقة جديد مطابقة للمسودة الأولى على البرلمان عام 2006؛ وقد استندت هذه الوثيقة على سيادة القانون والدستور، واحترام حقوق الإنسان، وقصر دور المؤسسة العسكرية على حماية الديمقراطية وليس النظام الحاكم، ومنح البرلمان دورا بارزا في مراقبة الإنفاق العسكري.⁽¹⁴⁾

أما دور البرلمان في قضية الإصلاح العسكري فيتمثل في التمثيل العسكري في البرلمان بمجلسيه، والتشريعات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، والرقابة على ميزانية وأعمال القوات المسلحة. فبالنسبة للتمثيل العسكري في البرلمان بمجلسيه، ونظرا لتعليق جلسات البرلمان أثناء حكم أباشا العسكري، لم يكن البرلمان المنتخب في عام 1999 بحاجة لطرح تعديلات دستورية أو لتمرير قوانين من شأنها إلغاء المقاعد المخصصة للعسكريين، وإنهاء التمثيل العسكري داخل السلطة التشريعية. فبالرغم من انخفاض سن التقاعد الاختياري أو الإجمالي، دخل الكثير من العسكريين الساحة السياسية كأعضاء في أحزاب أو كنواب في البرلمان، وبعضهم ممثلون في اللجان

البرلمانية المختصة بمناقشة شؤون الجيش؛ وفي مجال التشريعات العسكرية، كان البرلمان بمجلسيه متقاعسا في جميع الأحوال عن فتح ملف الإصلاح العسكري أو مواجهته. وفي الفترة من عام 1999 إلى عام 2003 لم تطرح سوى أربعة مشاريع قوانين تعهد بمهام تنمية للجيش بما يتناقض مع الرؤية الغربية التي تعهد بالقضايا المدنية إلى مؤسسات ووكالات مدنية، وترى أن إيكال هذه المهام للجيش معناه مزيد من التغلغل العسكري في الحياة المدنية. ولم يكن مطروحا بشأن الإصلاح العسكري سوى ما يتعلق بمنع الانقلابات العسكرية أو الانقلابات المضادة، أما قضية نشر القوات العسكرية سواء داخليا أو خارجيا فقد تركت للسلطة التنفيذية؛ وفيما يتعلق بقضية الرقابة، لم يأخذ البرلمان خطوات حقيقية للرقابة على عمل المؤسسة العسكرية نتيجة لما عرفت به المؤسسة العسكرية من سرية وتكتم شديدين في ممارسة عملها تحت دعوى حماية الأمن القومي. وهنا يظهر مدى هشاشة البرلمان وضعف بنيته التحتية وضعف هيكله الإداري، وتصوره لدوره في مجرد إقرار الميزانية وضمان تنفيذ ما تشمله من بنود والتغير المستمر في هيكل اللجان المختصة في مناقشة قضايا الجيش، والفساد، وغياب سياسة واضحة للدفاع تكون بمثابة الخطوط الإرشادية للمدنيين والعسكريين في مناقشة الميزانية.⁽¹⁵⁾

وعلى الرغم من كل هذا، فإن نجاح الانتقال من حكومة ديمقراطية إلى أخرى في عام 2007، والانتقال السلمي للسلطة السياسية بعد وفاة الرئيس عمر يارادوا إلى نائبه جودلاك جوناثان في ظروف شديدة الحساسية دون تدخل من الجيش يؤكدان القدرة على إخضاع الجيش للسيطرة المدنية، حتى وإن ظهرت تيارات ترفض عملية التحول الديمقراطي وتدعو الجيش للاستيلاء على السلطة. ورغم ما شهدته البلاد في ظل الحكم العسكري من نقشي لجرائم الفساد، تظل المؤسسة العسكرية في نظر الكثيرين هي الوحيدة القادرة على مواجهته. كما تمثل المؤسسة العسكرية بطبيعتها وفي أذهان الجماهير الضامن الوحيد للوحدة الوطنية، كما أن تشارك الحكم بين العسكريين والمدنيين يسهل أمر التحول الديمقراطي.⁽¹⁶⁾

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

-أدت العلاقات المدنية العسكرية التي تتميز بالتوتر والصراع في نيجيريا إلى اضطراب في نظام الحكم، حيث عرفت نيجيريا عدة انقلابات عسكرية ساهمت في إسقاط الحكومات، وقيام أربعة جمهوريات، آخرها الجمهورية الرابعة التي قامت عام 1999 بانتقال الحكم من العسكر إلى المدنيين.

-إن العلاقات المدنية العسكرية في الجمهورية الرابعة تميزت بالسيطرة المدنية، وتراجع المؤسسة العسكرية-بتحفظ- وهذا نتيجة الإجراءات التي اتخذها الرئيس النيجيري أوباسانجو، خاصة تلك المتعلقة بخفض الميزانية العسكرية، وإصلاح مؤسساتها تحت إشراف المدنيين.

-بالنظر إلى كيفية انتقال السلطة من العسكريين إلى المدنيين في 1999، وكيفية صياغة دستور 1999 يظهر أن المؤسسة العسكرية مازالت في الواجهة، بالرغم من مما يقال حول تحجيم دورها وتنقيمه في العمليات السياسية، ما يدعى إلى التناقض من جهة، ويطرح تساؤلات عدة سواء لدى الباحثين في الموضوع، أو النخبة السياسية النيجيرية أو مختلف الشرائح المجتمعية المهتمة بالحياة السياسية النيجيرية، ما يدعو إلى طرح تساؤل حول موقع ومكانة المؤسسة العسكرية في العمليات السياسية النيجيرية في ظل التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن القول أن المؤسسة العسكرية في نيجيريا مازالت لاعبا مؤثرا وفعالا في العمليات السياسية ولكن بثوب مدني؟

الهوامش والمراجع:

¹(Ebo, 2005, p2.)

²فتحي إبراهيم، 2006، ص ص 3-4.

³بومدين، 2019، ص 27.

⁴Krieger and A.Joseph, 2010, p 370

⁵عمران، 2018، ص ص 45-46.

⁶باري، و كريدية، 2007، ص ص 314-315.

⁷Krieger and A.Joseph, pp370-371

⁸Krieger and A.Joseph, p372

⁹A.J., 2012, p301

¹⁰المادة 5، الفقرة 4 من دستور 1999 لجمهورية نيجيريا الاتحادية

¹¹ المادة 5 من دستور 1999 لجمهورية نيجيريا الاتحادية.

¹²أحمد محمد، 2010، ص 130

¹³A.J., pp293-294

¹⁴E.Remi,2012, pp5-6

¹⁵E.Remi,pp5-6

¹⁶ثابت، ص 157.